مطلب واحد لهذه الحقيقية فالاولى ان يقسم مطلب
اي ايضا الى مطلبين احدهما لطلب المميز للشي بعد العلم
بوجوده الخارجي والاخر بدون العلم به مع انهم لم يقسموه
كما سياتي وايضا يدخل التعريف اللفظي تحت ما الشارحة
و الحقيقية كليهما فان التصور مرة ثانية في المدركة ايضا
قد يكون بعد العلم بوجوده الخارجي وقد يكون بدونه
فلعلهم لم يقسموه الى القسمين اكتفاء بالهل البسيط فكذلك
كان الاحسن لهم ان يكتفوا على ما الشارحة فقط لئلا
يكثر الاقسام فتامل واي لطلب المميز بالذاتيات
والعوارض هذا موافق لما ذكر في بحث الكليات الخمس واما ما
ذكر في مطلب ما فهو مخالف له فان مطلب ما في ذلك
المبحث ينحصر في طلب الجنس والنوع والحد التام
وهاهنا ذكر الرسوم ايضا والتعريف اللفظي فلعلهم
تجوزوا هاهنا هذا اخذه منه ما في الحاشية وهل لطلب التصديق يق
بوجود الشي في نفسه فيسمى بسيطة او على صفة اخرى غير
الوجود فيسمى مركبة فيقال في الاول هل زيد موجود ام لا
وفي الثانية هل زيد قايم ام لا ثم المراد بالصفة التي هي
غير الوجود اما اعم من ان يكون سابقا على الوجود
كتقرر الماهية وتميزها وامكانها او مسبوقا به كالقيام
والقعود فيلزم تاخر الهل البسيطة عن المركبة او صفة
متاخرة عنه فيلزم ان يكون الطلب للامكان داخلا
تحت البسيطة وهو كما ترى والجواب عن هذا الاول
الاول باختيار الشق الاول واختيار انه لا يلزم تاخر
مطلب هل المركبة عن البسيط مطلقا وانما اراد وا بالتاخر
تاخر بعض اجزائه او انهم لم يحكموا بالوجوب بل حكموا استحسا نا

والثاني باختيار الشق الثاني بانهم ارادوا بالوجود على
سبيل المسامحة والتوسع نفسه وما فوقه
فيشمل التقرر والامكان والتميز وح يكون مطلب
الهل البسيط مقدما على المركبة مطلقا اقول وبالله التوفيق
الانسب ان يقسم الهل البسيط الى ثلثة اقسام الاول
قسم لطلب الحمل الاولي فان الحمل الاولي قد يكون نظريا
فلا بد له من مطلب الا ترى ان الانسان مثلا اذا لو
فرضنا عدم تصوره بالكنه يمكن لنا السوال بانه هل حيوان
ناطق ام لا والثاني ما يكون طالبا المرتبة تقرر
الماهية التي هي عبارة عن نفسها التي هي اثر الجعل
البسيط بالذات و المولف بالتبع كما يقال هل العنقاء متقرر
في الخارج وهذا التقرر وان كان ملازما للوجود لكنه
متقدم عليه ضابر له والثالث ما يكون طالبا للوجود وان
يقسم الهل المركبة الى قسمين الاول ما يكون طالبا
للصفة التي هي غير الوجود وهي متقدمة عليه كالامكان
والثاني ما يكون طالبا للصفة المتاخرة عنه كالقيام
والقعود وهذه الاقسام متباينة الاثار والاحكام
فللناظرين ان يفصلوها ويقسموها ولم لطلب الدليل لمجرد
التصديق اي لطلب العلة لمجرد التصديق ولم يعتبر
عليه ثبوت المطلوب في نفس الامر ايضا او للامر في نفسه
اي او يكون فيه طلبا لعلة ثبوت المطلوب في نفس الامر
ايضا فالاول يسمى دليلا انيا والثاني دليلا لميا واما
من وكم وكيف واين ومتى وهي امات بابات اي توابع للاي
ان كان المقصود بها طلب التميز التصوري فان استعمال
هذه الكلمات واقع في هذا المقصود ايضا فتفي الاول ويكون

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1